حكم التعامل بالعملات الورقية

كتبه غريب الديار بتاريخ الخميس ٥ شعبان ١٤٤٢



تعتبر العملة الورقية أحد مظاهر السيادة في الدولة الحديثة, فهي تستمد قيمتها من الدولة المصدرة في المقام الأول, ويجب على القاطنين التعامل بها, مما يطرح التساؤل حول حكم التعامل بها.

بمعنى هل التعامل بالعملة الورقية هو أمر مباح شرعا, أو أنه محرم في الأصل لا يجوز إلا للمضطر؟

في هذه الورقة سوف أحاول الإجابة على هذا السؤال, وذلك من خلال :

- تاريخ العملات الورقية وحقيقتها
- حكم التعامل بالعملات الورقية

تاريخ العملات الورقية وحقيقتها

لقد ظلت النقود لمدة طويلة من الزمن تصك من الذهب والفضة إلى العصور الوسطى، حيث ظهرت البنوك، ودعت الحاجة إلى إيجاد بديل يسهل حفظه ونقله، فظهر ما عرف ب : " banknotes " وهي ورقة يعطيها البنك لصاحب الوديعة يتعهد البنك بتحويلها إلى سلعة (ذهب أو فضة) متى أراد المرء ذلك.

هذه الورقة سهلت التنقل نتيجة لترابط البنوك فيما بينها، حيث كانت البنوك ملك لعائلات يهودية مترابطة، مما جعل المرء يودع أمواله في بنك في ألمانيا ويأخذ الورقة البنكية، وحين يصل إلى انجلترا يدفع الورقة التي عنده للبنك الموجود هناك، وهذا الأخير يسلمه ماله وهكذا، سهلت هذه الورقة نقل الأموال دون مخاطر.

تطور هذا النظام فيما بعد وظهرت العملة الورقية التي تعبر عن قيمة معينة من الذهب أو الفضة، بحيث إذا أراد المرء تحويل ما معه من العملات الورقية إلى ذهب، ما عليه سوى أن يأتي للبنك الضامن للعملة ويعطيه ذهبا بدل أوراقه.

وهكذا أصبحت هذه الأوراق ذات قيمة حقيقية من الذهب.

إن ربط العملات بالذهب سبب سلسلة من الأزمات الاقتصادية الطبيعية التي تكبح شجع الإنسان، فكانت دوما هناك مشكلة ركود شديد يعقبها انتعاش ثم ركود.

والسبب في ذلك أن الدولة المنتجة تستورد المواد الأولية بالعملات التي عندها أي الذهب، مما يعني نقص في السيولة النقدية، في مقابل وفرة المعروض المنتج، وهذا يسبب ركود إقتصادي يصاحبه انخفاض في الأسعار .

هذا الإنخفاض في الأسعار سوف يسهل عملية التصدير ومن ثم استرداد الذهب وانتعاش الاقتصاد وارتفاع الأسعار من جديد، نظرا لتوفر السيولة النقدية، وهكذا تدور العجلة.

هذا الأمر لم يكن يعجب أهل رؤوس الأموال لأنه يحد بكثير من أرباحهم، لأنه يجبرهم على تخفيض أسعار منتجاتهم نظرا لقلة السيولة.

المرابون أصحاب البنوك كان يضربهم في مقتل لأن المصانع غير قادرة على سداد ديونها الربوية، نتيجة لانخفاض الأسعار الناتج عن نقص السيولة، ومن ثم فالبنك غير

قادر على دفع فوائد المدخرين عنده، الأمر الذي يدفعه لإشهار الإفلاس، ويُحدث ذعر في المُودعين الذين يصطفون طوابير أمام المصارف لسحب مدخراتهم خوفا من ضياعها عند إفلاس البنك.

وهكذا تحدث أزمة إقتصادية بسبب الربا وجشع أصحاب رؤوس الأموال، الذين يريدون الربح المستمر.

ظل الحال هكذا حتى سنة ١٩٤٤ حيث تمت اتفاقية بريتون وودز، والتي جعلت من الدولار عملة عالمية كل الدول تعتبره المقياس الذي يحدد قيمة عملتها، كما أنه عملة التجارة الدولية فيما بعد.

في هذه الاتفاقية اتفق على أن أونصة الذهب قيمتها ٣٥ دولارا، وتعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بربط الدولار بالذهب، بحيث تضع في الخزينة أونصة ذهب مقابل كل ٣٥ دولار طبعته.

استمر الحال على هذا ظاهريا، ولكن واقعيا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تطبع من الدولار ما تحتاجه من دون طرح مقابل له من الذهب، حتى تستطيع تغطية نفقاتها على الحرب الفيتنامية وغيرها، الأمر الذي فطنت له بعض الدول وحاولت استبدال ما تملكه من الدولار بالذهب.

ونظرا لكون أمريكا لم تكن مستعدة لدفع الذهب، قرر نكسون ١٩٧١ فك ارتباط الدولار بالذهب، وأصبح الدولار من تلك اللحظة فاقدا للقيمة الحقيقية، وأصبحت الدول أمام خيارين :

إما أن تتلف ما عندها من دولارات فاقدة للقيمة، وبهذا تخسر الكثير من احتياطياتها، أو تحتفظ بالدولار كعملة للتجارة الدولية قيمتها بحسب العرض والطلب.

لقد كاد الدولار أن ينهار، وتنهار معه الولايات المتحدة الأمريكية لولا تدخل السعودية وربطها البترول بالدولار، أي أنها لا تبيع البترول بعملة غير الدولار.

هذا يعني حرفيا إعطاء البترول للولايات المتحدة الأمريكية مجانا ثم أخذ الدولار والمراهنة على قيمة الدولار السوقية فإذا ارتفعت قيمته ازدادت قيمة مداخيل السعودية، وإذا انخفضت قيمة مداخيل السعودية.

أي أن السعودية حرفيا أعطت بترولها للولايات المتحدة الأمريكية بغير مقابل فعلي، وهذا حسب المؤرخين حتى تضمن الأسرة الحاكمة بقاءها على العرش.

ارتباط البترول بالدولار جعل الكل يبحث عن الدولار حتى يوفر حاجياته من البترول وهذا بدوره خلق طلبا على الدولار زاد من قيمته في السوق.

اعتبار الدولار هو العملة الصعبة للتجارة الدولية ايضا ساهم في رفع قيمة الدولار، ولكن في نفس الوقت جعل العالم يعيش فقاعة اقتصادية ستنفجر يوما ما، فالدولار يغطي ٨٠% في التجارة الدولية، بينما الاقتصاد الأمريكي لا يتجاوز ٢٥% من الاقتصاد العالمي.

أي أنه عندنا ٥٥% من الاقتصاد العالمي وهمية بغير أصول حقيقية، ناتجة عن خلق العملة الأمريكية بدون مقابل فعلي، وهنا الكارثة التي سوف تحل بالعالم عند انهيار الدولار والذي سينهار عاجلا أم آجلا.

إذن كخلاصة العملات الورقية هي عملات فاقدة للقيمة الذاتية، وقيمتها إنما هي قيمة خيالية باطلة من خلق الدول المصدرة لها، معرضة للانهيار في أي لحظة.

هذا فضلا عن كونها أحسن طريقة لسرقة خيرات الشعوب من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، فالله يعطي للسعودية بترولا ينتفع به وتعطيهم الولايات المتحدة الأمريكية أوراقا فاقدة القيمة الحقيقية مقابله.

حكم التعامل مع العملات الورقية

بعد إعلان نكسون ١٩٧١ فك الارتباط بين الدولار والذهب، أصبحت كل دولة تخلق عملتها بنفسها وتحدد قيمتها الابتدائية والتي تدخل بها السوق، ثم تبدأ تخضع لقانون العرض والطلب.

فمثلا تطبع ورقة وتقرر أن قيمتها ١٠ جرام من الذهب، ثم تدخل السوق بهذه القيمة ثم تبدأ تخضع لقانون العرض والطلب، فإذا كثر عليها الطلب تزداد قيمتها من ١٠ جرام ذهب إلى ١٥ جرام، وهكذا، وإنخفض عليها الطلب تنقص قيمتها من عشرة إلى تسعة وهكذا.

أي أن كل دولة تعتدي حق الله في الخلق، فتخلق عملتها وتحدد قيمتها وربنا يقول:

﴿ ... أَلا لَهُ الخَلقُ وَالأَمرُ تَبارَكَ اللَّهُ رَبُّ العالَمينَ ﴾[الأعراف: ٥٤]

ومن ثم فالعملات الورقية خلق باطل من الأساس، التعامل بها هو عين التعامل بالباطل، يقول ربنا عز وجل:

﴿ وَأَخذِهِمُ الرِّبا وَقَد نُهوا عَنهُ وَأَكلِهِم أَموالَ النّاسِ بِالباطِلِ وَأَعتَدنا لِلكافِرينَ مِنهُم عَذابًا أَليمًا ﴾[النساء: ١٦١]

وهذا جلي جدا، فأنت إذا أعطاك أحدهم بعض رزق الله الذي خلق وتنتفع به، وأعطيته مقابله ورقا لا قيمة له، أنت هنا قد أكلت مال الرجل بالباطل الواضح.

إن الذين يقولون أن هذه العملات الورقية لها قيمة نظرا لكون الناس أعطتها قيمة يقعون في نوعين من الشرك

الأول أنهم أعطوا للطاغوت حق الخلق والقدرة عليه، فهذه الأوراق إنما هي خلق من الطاغوت فهو من أعطاها قيمتها الابتدائية، وهم بقبولهم بهذه القيمة يخضعون للطاغوت حرفيا.

ثانيا أنهم جعلوا الناس هي مصدر قيمة الأشياء وليس الله، فما قال الناس أن له قيمة فهو ذو قيمة، والسؤال من أعطى للناس الحق في أن تجعل لخلق الله قيمة لم يعطيها الله له، فتعطي لورقة تافهة قيمة المال الذي جعل الله له؟!

إن العملات الورقية هي أكبر صورة من صور الاعتداء على حق الله في الخلق، حيث يعمُد الطاغوت إلى ورقة تافهة لم يجعل الله لها قيمة، ويخلق لها قيمة من عنده عدوانا وظلما.

لذلك فالتعامل بها محرم، لأنها باطل ولا يجوز إلا اضطرارا، ولا يجوز اعتبارها مالا، ولا الزكاة فيها، لأنها اصلا ليست طيبة، كما لا يجوز الاتجار بها كما يفعل تجار العملات.

فكل هذا محرم في الإسلام لأنه يقوم على مبدأ باطل وهو خلق الطاغوت قيمة لعملته الورقية، التي لم يجعل الله لها قيمة في ذاتها.